

اقتراح قانون يرمي إلى تعديل المادة ٥٠  
من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٣٢٨/٢٠٠١ وتعديلاته

المادة الأولى:

تعديل المادة ٥٠ من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٣٢٨/٢٠٠١ وتعديلاته لتصبح على الشكل الآتي:

للنائب العام أن يقرر حفظ أوراق التحقيق الأولى إذا تبيّنه أن الفعل لا يؤلف جريمة أو أن الأدلة على وقوع الجريمة غير كافية أو أن الدعوى العامة قد سقطت لسبب من الأسباب المنصوص عليها في المادة ١٠ من هذا القانون.

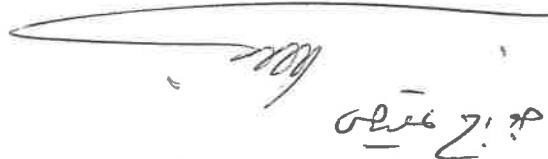
للشاكِي أن يستأنف قرار الحفظ الذي يتخذه النائب العام الاستئنافي، في مهلة ٤٨ ساعة من تاريخ إبلاغه إياه، أمام النيابة العامة التمييزية التي عليها أن تبت بالاستئناف في مهلة أسبوع من تاريخ وروده إليها.

لا يحق للنائب العام الذي ادعى في قضية ما أن يقول في التحقيق أو الحكم فيها.

المادة الثانية:

يُعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

جورج عدوان



ج. ج. عدوان

**الأسباب الموجبة لاقتراح القانون الrami إلى تعديل المادة ٥٠  
من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٣٢٨/٢٠٠١ وتعديلاته**

بعد مراجعة أحكام المادة ٥٠ من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٣٢٨/٢٠٠١ وتعديلاته، تبين أن المشترع ، ودون أي وجه حق، قد حرر الشاكبي / المدعى من إمكانية إستئناف قرار النيابة العامة القاضي بحفظ الشكوى التي تقدم بها. بينما نرى أن المشترع ذاته قد أعطى الشاكبي / المدعى حق إستئناف العديد من القرارات لقبول الدفع الشكلية أو إخلاء سبيل المدعى عليه...

وبما أن قرار الحفظ الصادر عن النائب العام الإستئنافي هو بمثابة إنهاء للشكوى على درجة تقاضي واحدة، ما يخالف أبسط قواعد العدالة عاماً وفلسفه وروح قانون أصول المحاكمات الجزائية خاصة.

وبما أن العدالة تقضي بإعطاء الشاكبي / المدعى حق توسّل مرجع قضائي ثانٍ سبيلاً لتحصيل حقوقه.

نتقدّم باقتراح القانون هذا، كي يصار إلى دراسته من قبل لجنة الإدارة والعدل تمهدأً لعرضه على الهيئة العامة للمجلس لاقراره أصولاً.

جورج عدوان



٢٠٢٣ مصطفى